1. الفئات المختلفة للآمرين بالصرف

يكون الآمرون بالصرف حسب المادة 25 من قانون المحاسبة العمومية :

- آمرين بالصرف ابتدائيين أو أساسيين.

- آمرين بالصرف ثانويين.

أ. الآمر بالصرف الرئيسي (الأساسي أو الابتدائي)

هو الذي تخصص له مباشرة الاعتمادات

المرخص بها في الميزانية مثل :

(الوزير ، الوالي ، رئيس المجلس الشعبي

البلدي ...إلخ)

و قد نصت المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 91 /313 على أن :

- الآمرين بالصرف الابتدائيين هم الذين يصدرون:
  - أوامر بالدفع لفائدة الدائنين.
  - أوامر الإيرادات ضد المدينين
  - و أوامر تفويض الاعتمادات لفائدة الآمرين بالصرف الثانويين.

ب. الآمر بالصرف الثانوي

هو الذي تفوض له الاعتمادات من قبل الآمر بالصرف الرئيسي مثل :

- رئيس مصلحة غير ممركزة لوزارة.

- رئيس بعثة دبلوماسية.

- عميد كلية.

و هم يصدرون :

- حوالات دفع لفائدة الدائنين في حدود الاعتمادات المفوضة.

- و أوامر الإيرادات ضد المدينين.

ب. الآمر بالصرف الوحيد

سمي في الجزائر الوالي بالآمر بالصرف الوحيد :

- عندما يقوم بتنفيذ العمليات المالية المسجلة في ميزانية الدولة و الخاصة بمختلف الوزارات.
- و بالتالي فهو في هذا الوضع ، ليس آمرا بالصرف رئيسيا و لا آمرا بالصرف ثانوي.
- الاعتمادات لا تفوض له بل تخصص له نهائيا في بداية كل سنة.

و بالتالي :

منذ صدور قانون المحاسبة العمومية أصبح الوالي

آمرا بالصرف وحيد في برامج التجهيز العمومي

غير الممركزة و المسجلة باسمه.

2. التزامات الآمرين بالصرف و مسؤولياتهم

- **الإلتزامات :**

يخضع الآمرون بالصرف لالتزامات خاصة بممارسة صلاحياتهم .

-

-

* مسؤولياتهم :

1. المسؤولية السياسية :

لأنهم محل مساءلة من طرف الهيئة التي أقرت

الاعتمادات المالية و رخصت لهم باستعمالها في إطار

أهداف سياسة مالية معينة

2. المسؤولية التأديبية :

و هي مساءلة الآمر بالصرف من قبل المسؤول السلمي الأعلى له الذي يمكن أن يسلط عليه عقوبة قانونية

2. المسؤولية المدنية :

أساسها الخطأ الشخصي الذي قد يرتكبه الآمر بالصرف

و الضرر الذي يمكن أن يلحق الهيئة العمومية ، و

تطبيق العقوبة يعني إجباره على تعويض ذلك الضرر

من ماله الخاص.

3. المسؤولية الجزائية :

الآمر بالصرف الذي يرتكب مخالفة في التسيير المالي

يكون لها وصف الجريمة الجزائية طبقا لقانون

العقوبات (اختلاس ، غدر ، تبديد ....) يكون مبدئيا

محل مساءلة جزائية من طرف الجهة القضائية المختصة.

5. المسؤولية عن عدم مراعاة الانضباط المالي و الميزاني :

تختص بزجر المخالفات لقواعد الميزانية و المحاسبة العمومية ، فمسؤولية الأعوان في مثل هذه الأخطاء تجعلهم يتعرضون لعقوبة الغرامة التي يصل مبلغها الأقصى إلى المرتب السنوي للعون أو ضعف هذا المبلغ.